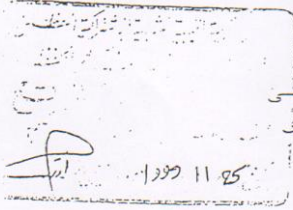


الجمهورية العربية الليبية  
الشعبية الاشتراكية العظمى  
المحكمة العليا



بسم الله الرحمن الرحيم  
بأسم الشعب  
الدائرة الادارية

بجلستها المنعقدة علناً صباح يوم الاحد 9 محرم الموافق :  
1429/4/25م ( 1999 ) ف بقر المحكمة العليا بمدينة طرابلس .  
برئاسة المستشار الامتياز : د/ خليفة سعيد القاضي " رئيس الدائرة "  
: عضوية المستشارين الامتياز : ابو القاسم علي الشارف  
: سعيد علي يوسف :



وبحضور المحامي العام بنيابة  
النقض الامتياز : اسماعيل السقيفي  
ومسجل المحكمة الاخ : الصادق ميلاد الخويلدي

/ أصدرت الحكد الاتسي /  
في قضية الطعن الاداري رقم 5 / 43 ق.

المدّ من :

الممثل القانوني لصندوق الضمان الاجتماعي  
تنوب عنه اداء القضايا



ضد :

وكيله المحامي -

عن الحكم الصادر من محكمة استئناف بنغازي - دائرة القضاء الاداري بتاريخ  
1995/10/17 ف في القضية رقم 23/143 ق .

بعد الاطلاع على الأوراق وتلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة ورأي نيابة  
النقض وبعد المداولة قانوناً .



### الوقائع

وحيث تحصل الوقائع كما بينها الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون ضده قد أحيل الى التقاعد بتاريخ 91/4/1 ف وتم ربط معاشه الضماني واستمر في تقاضي هذا المعاش حتى تاريخ 93/3/31 ف حيث فوجيء بتخفيض المعاش المذكور بعد هذا التاريخ إلى النصف تقريبا مع خصم مبالغ له بالزيادة تأسيسا على عدم أحقيته في تقاضي بدل العمل الاضافي باعتباره من موظفي الادارة العليا .

اعتراض المطعون ضده أمام لجنة المنازعات الضمانية التي قضت في النزاع بالزام الجهة المعترض ضدها باعادة ربط معاشه كما كان عليه في السابق .  
رفع الطاعن دعواه أمام محكمة استئناف بنغازي - دائرة القضاء الاداري - بطلب الغاء قرار لجنة المنازعات المشار اليه . والمحكمة قضت برفض الدعوى .

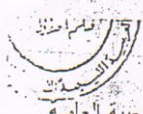
" وهذا هو الحكم محل الطعن بالنقض "

### الاجراءات

صدر الحكم المطعون فيه بتاريخ 95/10/17 ف وبتاريخ 95/12/12  
قررت ادارة القضايا نيابة عن الطاعن الطعن عليه بالنقض بتقرير طعن لدى قلم تسجيل المحكمة العليا وأردعت بذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن واخرى شارحة وصورة من الحكم المطعون فيه مطابقة لأصله .  
وبتاريخ 95/12/19 تم اعلان الطعن للمطعون ضده شخصيا وأعيد أصل الاعلان قلم تسجيل المحكمة العليا بنفس التاريخ .  
وبتاريخ 96/1/21 أودع محامي المطعون ضده مذكرة رادة بدفاعه قدمت نيابة النقض مذكرة برأيها القانوني انتهت فيها إلى الرأي بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه مع الاعادة تأسيسا على أن المطعون ضده من شاغلي احدى وظائف الدرجات العليا ومن ثم فانه لا يستحق أي مقابل لما أداه من عمل إضافي .  
وفي الجلسة المحددة لنظر الطعن تسكت برأيها وحجزت الدعوى للحكم بجلسة اليوم .

### الاسباب

وحيث إن الطعن قد استوفى اوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا .  
وحيث ينبغي الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في



**حاصل الأول:**

أن لائحة تنظيم العمل الإضافي الصادرة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بتاريخ 77/11/9 ف قد حددت احتساب مقابل العمل الإضافي ولم تجز هذه اللائحة لموظفي الإدارة العليا تقضى أى مقابل عن العمل الذى يؤدونه بعد ساعات الدوام الرسمى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون بذلك قد خالف القانون متعين النقض .

**حاصل الثانى:**

أسس الحكم المطعون فيه قضاءه على قاعدة الإثراء بلا سبب ومن المتفق عليه أنه لى تقوم دعوى الإثراء بلا سبب يجب أن تجد سببا يبرره فإذا كان له سبب فلا محل لقيام دعوى الإثراء . ولما كانت علاقة الموظف بالدولة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح ومن ثم فلا مجال لاعمال قاعدة الإثراء بلا سبب وإن ذهب الحكم المطعون فيه خلاف ذلك فإنه متعين النقض .

وحيث إن ماينعاه الطاعن سديد ذلك ان لائحة تنظيم العمل الإضافي للعاملين بالوحدات الإدارية الصادرة بتاريخ 77/11/9 قد حددت فئات الموظفين الذين يستحقون مقابل العمل الإضافي الذى يؤدونه بعد ساعات الدوام الرسمى بصفتهم على أن يستحق كل موظف من الدرجة الأولى فيما دون . . . يؤدى عملا بعد ساعات العمل الرسمى أن يتقاضى أجرا إضافيا عن الساعات التى يؤدى فيها هذا العمل طبقا للشروط والأوضاع المبينة فى هذه اللائحة . . .

ومفاد ذلك أن الموظفين الذين تزيد درجاتهم عن الأولى ( العاشرة حاليا ) لا يستحقون مقابل العمل الإضافي عن الاعمال التى يؤدونها بعد ساعات العمل الرسمية لان هذا المقابل ميزة من مزايا الوظيفة العامة تحكمه القواعد المنظمة له بلائحة تنظيم العمل الإضافي وهى قواعد أمره لا تجوز مخالفتها وينبى على ذلك أن مايصرف للموظف مقابل العمل الإضافي بالمخالفة للأحكام المنظمة له لا يدخل ضمن المرتب الفعلى الذى يحسب على أساسه الاشتراك الضمانى ، أو فى تسوية معاشه الضمانى ، ويتعين تبعا لذلك إعادة تسوية المعاش الضمانى باستبعاد العناصر التى لا تدخل فى حساب المرتب الذى يسوى على أساسه المعاش الضمانى .

ولما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن المطعون ضده عند تقاعده بشغل وظيفة تعلق الدرجة المقررة لها الدرجة العاشرة - وهو ما لا ينافى فيه - وقد صرفت له جية عمله مقابل العمل الإضافي وتم احتسابه ضمن المرتب الذى





معاشه الضماني باستبعاد ما كان قد تقاضاه من مقابل العمل الإضافي تأسيساً على أنه لا يستحق هذا المقابل عملاً بحكم المادة الأولى من لائحة العمل الإضافي المشار إليها ، وبالتالي لا يدخل ضمن المرتب الذي يحتسب على أساسه المعاش الضماني ؛ وخطأ الإدارة التي كان يعمل معها المطعون ضده في صرف مقابل العمل الإضافي رغم أنه لا يستحقه ، لا يلزم صندوق الضمان الإجتماعي في الإبقاء على هذا المقابل ضمن مرتبه التي يحتسب على أساسه معاشه الضماني .  
وإن ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون ويضحى جديراً بالنقض وحيث أن مبنی التقيض مخالفة للقانون وأن الدعوى صالحة للحكم فيها فإن المحكمة وعملاً بالمادة 358/ مرافعات وتقتضى في الدعوى الإدارية رقم 23/143 ق بإلغاء القرار المطعون فيه .

#### فلتهذه الاسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ، وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وفي الدعوى الإدارية رقم 23/143 ق باستئنافه بإختصاص بالغاء القرار المطعون فيه .

المستشار	المستشار	المستشار
سعيد علي يوسف	ابو القاسم علي الشارف	د/ خليفة سعيد القاضي
عضو الدائرة	عضو الدائرة	رئيس الدائرة

مسجل المحكمة  
الصالح ميلاد الخويلدي

فوزية ...